دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النتائج السياسية للرأي العام
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	رشاد، عبدالغفار
المجلد/العدد:	مج 12 , ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1984
الشهر:	شتاء
الصفحات:	113 - 133
رقم MD:	18734
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	السلوك ، الأحوال السياسية، الرأي العام، الأحوال الاجتماعية، الشخصية، القومية العربية، السمات الشخصية، المشاركة السياسية، الاتجاهات السياسية، وسائل الاتصال، الأحوال الاقتصادية، النظم السياسية، الديمقراطية، الانتخابات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/18734

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٤ ـ المجلد ١٢ ـ شتاء ١٩٨٤ (صفحات من ١١٣ إلى ١٣٣)

النتائج السياسيّة للرأي العام

عبد الغفار رشاد
كلية الاقتصاد / جامعة القاهرة

مقدمة:

توجد ظاهرة الرأي العام في كل مجتمع، لكن النتائج التي تترتب على هذه الظاهرة تختلف اختلافاً كبيراً من مجتمع لآخر. ففي بعض المجتمعات تصبح الحياة السياسية والاجتماعية تعبيراً عن الرأي العام، وتدور أهداف وغايات المجتمع في النهاية لترضي الرأي العام، وتصبح عمليات الاتصال والتنشئة والتجنيد ـ بمعنى إعداد القيادات ـ والتعبير عن المصالح، قنوات لبلورة تفضيلات الرأي العام وغرسها في نفوس الأجيال المتتالية والمناداة بها بصوت واضح ومسموع في دوائر ومحافل صنع القرار واتخاذ السياسات ومناقشة البدائل المتاحة بشأن حل المشكلات التي تثير اهتمام المجتمع وتمس مصالحه وقيمه. وفي مجتمعات أخرى قد يكون صوت الرأي العام أقل وضوحاً، وتتوارى نتائجه أو تكاد، لكن يظل للرأي العام أهميته، ولا تتجرأ قوة أو سلطة على تحديه بشكل سافر، وفي أسوأ التقديرات فإن محاولات التوجيه أو الترويض أو التضليل يكون هدفها إبعاد الرأي العام عن أن يفرز تأثيراته ويطرح نتائجه على الحياة السياسية والاجتماعية.

من السهل إذن أن يوجد رأي عام، فهذا أمر شائع وقاسم مشترك لكل مجتمع معاصر، لكن من الصعوبة بمكان أن يحقق الرأي العام نتائج سياسية واجتماعية بشكل فعال ومؤثر، ذلك أن هذه النتائج تفترض توافر مقومات وشروط خاصة ومناخ ملائم تتعدد وتتعقد وتتشابك عناصره. وتثير هذه النتائج اهتمام علماء السياسة بوجه خاص، بينما يثير مفهوم الرأي العام وعمليات تكوينه وتطوره اهتمام علماء النفس والاجتماع والأنثربولوجيا. كما أن الدراسات الميدانية التي تستكشف اتجاهات الرأي العام تثير اهتمام علماء الاقتصاد والإحصاء

والتسويق والإعلان وغيرها من مجالات وتخصصات. ولا شك أن الدراسة المتكاملة للرأي العام لا تقتصر على مجال واحد بعينه وتغفل ما عداه من جوانب، فتفيد من الإضافات والإسهامات التي تقدمها مختلف التخصصات.

ففي مجال الدراسة السياسية للرأي العام يبرز الاهتمام بديناميات الحياة السياسية، وبالنظام السياسي وما يرتبط به من أدوار وأبنية ونظم فرعية وتفاعلات وميول واتجاهات، وهذا الاهتمام لا ينفي أهمية الدراسات النفسية والتاريخية ودراسات علوم الاجتماع والاتصال الجماهيري والإحصاء وغيرها من دراسات وإسهامات عملت على إثراء وتكامل دراسة الرأي العام.

إن الرأي العام «عملية» متعددة الأبعاد والعناصر، وهي عملية معقدة ومتغيرة[1]، تتسع لتشمل أفراداً غير منظمين وجماعات منظمة ومؤسسات وعمليات للإدارة والتشريع والقضاء، ومسائل الإقناع والدعاية والإعلام[2] وغيرها.

تتضمن الدراسة السياسية المتكاملة للرأي العام ثلاثة أبعاد رئيسية[3]:

١ ــ **بعد قيمي** تتعدد مكوناته: الطابع القومي، الشخصية القومية، الصور القومية والثقافة السياسية بما تتضمنه من قيم ومعايير ونماذج للسلوك وأساطير وأيديولوجيات واتجاهات سياسية.

٢ ــ **أبعاد سلوكية**، تتركز حول سمات الشخصية، الإدراك، الحاجات والدوافع، الاستجابة للمثير أو المنبه، دور الشخصيات القيادية في خلق نماذج جديدة للسلطة، عمليات التنشئة والتدريب والتكيف، مسائل الهوية والمشاركة وقدرات الفرد في إثراء المناقشات وطرح البدائل المتباينة ووجهات النظر المختلفة.

٣ ــ **بعد بنائي**، ويشير إلى المؤسسات والوظائف والأدوار، المتطلبات البنائية والوظيفية لفاعلية الرأي العام وتعزيز تأثيراته ونتائجه، عمليات الصراع والاتفاق والإجماع، توزيع السلطات والمسؤوليات، والتمثيل والتمايز والتكامل في الأبنية والوظائف.

ووحدات التحليل في الأبعاد السلوكية ميكرو (جزئية)، فالفرد أو الجماعة الصغيرة هي وحدة التحليل، أما الأبعاد القيمية والبنائية فوحدات التحليل فيها ماكرو (كلية) حيث تشمل المجتمع ككل، أو الأمة، أو الجماعات والمؤسسات والتنظيمات الواسعة.

معنى هذا أن دراسة النتائج السياسية للرأي العام تتسع لتشمل هذه الأبعاد، وهذا يفترض ألا تعتمد الدراسة على أداة واحدة للتحليل، وإنما تتعدد أدوات التحليل: كالملاحظة

والمابلة وصحائف الاستبيان وتحليل مضمون الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيري المختلفة والوثائق والشعارات وغيرها من أدوات.

وعلى ذلك فإن دراسة نتائج الرأي العام دراسة لها طابعها السياسي الغالب، وهذا الطابع السياسي يجعل الرأي العام ذاته ضمن موضوعات علم السياسة، رغم تعدد مجالات وتخصصات أولئك الذين تناولوه بالدراسة والتحليل. والرأي العام مفهوم مجرد، ومسألة تحديد وتعريف المفاهيم المجردة مشكلة مثارة ومعروفة في علم السياسية، ويزيد من صعوبة تعريف مفهوم الرأي العام اختلاف مجالات واهتمامات أولئك الذين حاولوا هذا التعريف، فالكثير منهم ليسوا من علماء السياسة، إنهم يمثلون مزيجاً من الخصصات والاهتمامات، فمنهم علماء النفس أو الاجتماع أو الدعاية والإعلام، كما أن منهم علماء السياسة والذين تتعدد تعريفاتهم أيضاً لهذا المفهوم(٤).

كتعريف إجرائي يمكن القول بأن الرأي العام هو التعبير الإرادي عن وجهات نظر الجماهير نتيجة التقاء كلمتها، وتكامل مفاهيمها بشأن مسألة تثير اهتمامها ومصالحها، إنه محصلة تفاعل اكتملت حلقاته ومراحله بين أعضاء الجماعة، وارتضته كأحد البدائل المتاحة لكنه أكثر هذه البدائل ملاءمة وأهمية من وجهة نظر الجماعة ككل. مثل هذا التعبير الإرادي لكي يصبح بمثابة «رأي عام» يرتبط بموقف له خصائصه ومقوماته:

١ ــ يتضمن هذا الموقف تفاعلاً بشأن مسألة أو مشكلة ذات أهمية حقيقية، وهو تفاعل يتم على نطاق واسع في المجتمع(٥)، ويأخذ أشكالاً تتراوح من الرفض إلى القبول، ومن الصراع إلى المساومة والتوفيق، ومن اللامبالاة والفتور إلى المشاركة والانغماس بدرجاته المختلفة، وهو تفاعل يقود إلى تبلور في وجهات النظر البديلة، وانتقاء أو اختيار إحداها والتحيز لها.

٢ ــ يتم التفاعل عن طريق التعبير بالألفاظ والرموز والإشارات من جانب نسبة مؤثرة من المجتمع، قد تكون الغالبية، وقد تكون أقلية مبدعة من المثقفين أو قادة الرأي ذوي المكانة والثقة في مجتمعهم(٦). وحالم تقر الغالبية وجهة النظر الأكثر ملاءمة ــ أي التي أصبحت بمثابة الرأي العام ــ يصبح على الأقلية أن تقبلها حتى بالرغم من عدم مشاركتها فيها، لكن بالاقتناع وليس بالخوف.

٣ ــ يستطيع بعض أفراد المجتمع مخالفة الرأي العام دون أن يترتب على هذه المخالفة جزاءات قاسية كفقدان العضوية في المجتمع، ذلك أن الرأي العام يختلف عن الإجماع، إنه في التحليل الأخير وجهة النظر التي تبنتها الأغلبية بشأن مسألة خلافية(٧).

إن الرأي العام يكتسب أهميته ومغزاه الحقيقي من تأثيره على صانعي القرار، وعلى مختلف العمليات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يفرض تتبع مسار هذا التأثير وتقدير إمكانياته الحقيقية. والمجتمع المعاصر يتضمن العديد من الجماعات والتي تتجه كل منها إلى اتخاذ الآراء والسياسات التي تتفق ومصالحها وقيمها وأهدافها الخاصة، وفي الحدود التي تتيحها لها مواردها وإمكانياتها وأهميتها ووضعها النسبي، وما يتاح لها من قنوات شرعية أو غير شرعية للتأثير على عمليات وأبنية صنع القرار. ويصبح الرأي العام بلا معنى حقيقي إذا لم يؤثر من خلال الرموز والتعبيرات والإجراءات والحركة السياسية في الواقع السياسي والاجتماعي، وهذا يعني أن دراسة الرأي العام دون تتبع مسار تأثيراته على الحياة السياسية والاجتماعية تعد مبتورة مشوهة، أو ناقصة تفتقر إلى مقومات الاكتمال والفهم الصحيح.

مناخ الرأي العام:

تبدأ عمليات تكوين الرأي العام منذ مراحل التنشئة الأولى للأجيال الجديدة في المجتمع. ويطرح الرأي العام تأثيراته ونتائجه على مختلف عمليات وجماعات ومؤسسات وسياسات المجتمع. وفي تكوين الرأي العام، وفي طرح نتائجه، فإنه لا ينفصل عن «العملية المجتمعية» في شكلها العام. إنه جزء لا يتجزأ من هذه العملية، وهذا يجعل النتائج السياسية للرأي العام تبدو باعتبارها محصلة لعدد من المتغيرات والعوامل التي تشكل «مناخاً» يحيط بالرأي العام منذ تكوينه وحتى تأخذ تأثيراته مداها كاملاً.

يمكن التمييز في «مناخ» الرأيَ العام بين ثلاثة عوامل رئيسية:

أولاً: الأحداث البارزة والتي قد يكون مصدرها المجتمع نفسه، أو العالم الخارجي، والتي تنقلها عادة وسائل الاتصال الجماهيري.

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تتعلق بالطبقات والشرائح والمهن المختلفة، والأجيال والتغيرات التي تطرأ على أبنية المجتمع وعلاقات وحداته وجماعاته المختلفة.

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي وخصائص النخبة السياسية التي تتولى مقاليد السلطة في المجتمع، وسمات الجماهير، وإسهام كل من النخبة والجماهير في عمليات تكوين الرأي العام وتأثيره.

أولاً ــ الأحداث البارزة:

لا يكترث الرأي العام بالحوادث العابرة، أو محدودة النطاق، فقط الحوادث البارزة ذات التجثير العميق على المجتمع ــ كالحروب أو الكوارث أو الثورات ــ هي التي تثير الرأي العام[٨]، لأن هذه الأحداث لا تؤثر فقط في نسق المعتقدات والقيم وترتيب الأولويات ومستوى الإشباع في المجتمع، بل تعطي أيضاً الأفراد والجماعات أساساً عقلانياً لتبرير الرأي، وتخلق إدراكات جديدة يترتب عليها استجابات جديدة وتفضيلات ووجهات نظر جديدة.

وتقوم وسائل الاتصال الجماهيري بنقل صورة الحادثة إلى الجماهير، وهي بذلك تؤدي دوراً قد لا يقل عن أهمية الحادثة ذاتها[٩]. إن هذه الوسائل قد لا تستطيع اختلاق حادثة، لكنها تستطيع أن تركز الأضوا على حادثة تبدو للوهلة الأولى صغيرة أو محدودة[١٠]، وتناقشها بصوت عالٍ، وتصورها بشكل جذاب ومثير أمام أفراد وجماعات المجتمع، وأحياناً أمام العالم بأسره، فيتحول طابع الحادثة، ويتصاعد تأثيرها وتبرز أهميتها.

لم يحظ تأثير الإعلام والدعاية السياسية على تفضيلات وتوقعات ووجهات نظر المواطن بالدراسة والاهتمام الذي يستحقه[١١]، رغم ذلك يمكن التمييز بين اتجاهين في دراسة هذا التأثير وتقديره: **أولهما**: يحذر من مخاطر هذه الدعاية التي تغلغلت في حياة المواطن: في مؤسسات التعليم والتنشئة، وفي تحديد مطامح الشباب، دون مراعاة لحرمة موضوع أو مكان أو وقت معين، فأصبحت «جهداً منظمًا لتحقيق التماثل في الرأي بين الأفراد»[١٢]، وفي المجتمعات الفقيرة أثارت وسائل الاتصال مطالب واسعة لدى الأفراد بشكل تجاوز قدرات هذه المجتمعات ومواردها، فتحولت ثورة التوقعات المتزايدة إلى ثورة إحباطات متزايدة وفق تعبير هنتنجتون[١٣]. **وثانيهما**: يعظم الأثر الإيجابي للاتصال الجماهيري باعتباره أداة لنقل الأفراد إلى عوالم جديدة يويزد من قدرتهم على «الحراك النفسي» ــ كما أشار ليرنر[١٤]. وإذا كانت «الحقيقة وحدها لا تكفي» فإن الإعلام ضروري لبيان جوانبها ولمناقشة الحلول البديلة بشأنها[١٥]. وكل نظام لتوزيع الثروة والسلطة والمناصب أصبح يلازمه «نظام لتوزيع الإعلام»[١٦]، كما برزت ضرورة تخطيط الحملات الإعلامية وتوجيه الموارد المتاحة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة[١٧].

وقد أصبحت وسائل الاتصال الحديثة قادرة على نقل مختلف الأحداث فور وقوعها إلى أي مكان في العالم، وهكذا أضحت الكرة الأرضية بمثابة «قرية عالمية» تتضاءل فيها أهمية الحدود السياسية والفواصل الجغرافية، وتتعرض مختلف دول العالم الأقل نمواً وتقدماً لحملات مستمرة من هذه الوسائل مما يفرض على هذه الدول حماية الرأي العام بها من التأثيرات

الضارة لهذه الوسائل وفي مقدمتها الإذاعات المسموعة والمرئية ووكالات الأنباء التابعة للدول الكبرى. فهذه الدول تملك من الإمكانيات الفنية والتكنولوجية والفضائية ما يمكنها من ترويج مبادئها وفلسفتها وطريقة الحياة الخاصة بها والتفسيرات والتعليقات التي تعكس وجهة نظرها، والتي تتناقض بطبيعتها في الغالب مع مطالب وتوقعات وقيم مواطني دول نصف الكرة الأرضية الجنوبي الفقيرة.

ثانياً ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

قد تكون المسائل المثارة أو الأحداث البارزة التي تستثير اهتمام المجتمع وتدفعه إلى تبني وجهات نظر محددة بشأنها، ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، فالإجراءات أو السياسات البديلة التي من شأنها تحقيق قدر أكبر من عدالة التوزيع بين جماعات وقطاعات وأفراد المجتمع، أو التي من شأنها تلطيف حدة معاناة هذه الجماعات، أو التي من شأنها بعث أو إحياء أو إيقاظ أو تعبئة رموز ومعاني وقيم يمجدها الأفراد ويقدرونها، مثل هذه الإجراءات أو السياسات البديلة لا بد وأن تحظى باهتمام قطاعات المجتمع الرئيسية، ويفترض أنها تمثل مثيرات أو منبهات تدفع إلى استجابة في شكل محدد قد يتبلور ليصبح رأياً عاماً له نتائجه وتأثيراته.

والرأي العام هو الذي يرسم سلم المراتب الاجتماعية، فيرفع من مكانة المثقفين أو العمال أو العسكريين، وقد تصل إحدى هذه الجماعات والطبقات إلى السلطة فتعمل على تكريس آرائها وتوجيه بقية المجتمع وجهة تتفق ومصالحها وأهدافها. وكل من هذه الجماعات والطبقات والمهن لها سماتها الخاصة وظروفها وأوضاعها التي تنعكس على تفضيلاتها ووجهات نظرها.

فالفلاح يرتبط بالأرض، ويعبر عادة عن تمسكه بالعادات والقيم التقليدية، ويوصف بندرة الإمكانيات وانخفاض مستوى الخبرة الفنية والطموح والوعي خصوصاً إذا قورن بالعامل الفني، فالعامل أكثر وعياً وخبرة، ويتوقع أن تكون لديه قدرة أكبر على التضامن والتكتل خلف زعامات العمال. أما رجال التجارة والصناعة والبنوك فأقل عدداً لكن تأثيرهم السياسي يفوق عادة وزنهم الكمي، وقد تظهر هذه الجماعة أنانية في مطالبها وسياساتها المفضلة، وابتعاداً عن مصالح المجتمع الواسعة[١٨].

وقد تواكب الخطوط الفاصلة بين الطبقات خطوط تفصل بين جماعات دينية أو لغوية أو سلالية في المجتمع مما يعرقل قيام رأي عام قومي متماسك[١٩]، وتعاني كثير من المجتمعات النامية من هذه الظاهرة، ولم تسهم عمليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في أغلب هذه

المجتمعات في تبلور أوضاع ووعي وعلاقات الطبقات والجماعات فيها[٢٠]، كما لم تسهم هذه العمليات في تهذيب الاختلافات اللغوية والسلالية والطائفية في كثير من الحالات، فأصبحت هذه الاختلافات لا تهدد تبلور رأي عام قومي فعال فقط، بل وتهدد تكامل الدولة وبقاءها القومي ذاته.

يعكس الرأي العام عادة وجهات نظر جيل يريد المحافظة على ما تعود عليه من قيم ومعايير ونماذج وسلوك، لكنه أيضاً قد يعكس تفضيلات أجيال الشباب، وعموماً فإن علاقات الأجيال في المجتمع تضع بصمات وتأثيرات واضحة على شكل الرأي العام، وشكل النتائج السياسية التي يطرحها.

قد يحظى كبار السن، أو جيل الآباء، بالاحترام والثقة والمكانة الرفيعة، فيؤدي هؤلاء دوراً مركزياً في تشكيل الرأي العام وتوجيهه[٢١]، لكن نموذج العلاقات بين الأجيال في المجتمعات الحديثة يشير إلى أهمية متزايدة للأجيال الجديدة. إن توزيع الأدوار والمناصب في هذه المجتمعات لا يكون على أساس متغير العمر، وإنما يكون في المقام الأول على أساس المعرفة والمهارة والتخصص، وأحياناً على أساس الانتخاب والثروة أو على أساس الانتماء الطبقي أو الاجتماعي أو الأسري، الأمر الذي يؤكد تدهور الأهمية النسبية لمتغير العمر عموماً، وللشباب بوجه خاص، كمعيار بتولي الأدوار والمناصب العامة.

ويرتبط المجتمع الحديث بالعديد من حركات ومنظمات الشباب، لكن التبلور الكامل لهذه المنظمات لم يأخذ مداه في هذا المجتمع، والتنظيم الاجتماعي والسياسي للشباب، والتعبير عن تفضيلاته ووجهات نظره، لم يقدر لها أن تحظى بالشرعية الكاملة.

لم تتح المجتمعات المعاصرة إذن قنوات منظمة شرعية يمارس من خلالها الشباب التعبير عن رأيه، ويرفع صوته معبراً عن تفضيلاته لتتكامل بشكل فعال مع الرأي العام الوطني. وفي كثير من الأحيان فإن التحولات الجذرية التي تشهدها هذه المجتمعات تكرس الفجوة بين الأجيال، وتبدو كثير من قيم واتجاهات وأفكار «الآباء» من طراز عتيق في نظر الشباب، لأن هؤلاء الآباء ينتمون لعهود قديمة[٢٢]. إن لدى الأجيال الجديدة حاجات نفسية بضرورة أن يكونوا مختلفين عن آبائهم، وعمن يكبرونهم سناً، وحيوية هذه الأجيال ومطامحها قد تؤدي إلى:

أولاً: الميل في شغف إلى المعايير والقيم العصرية، ليثبتوا اختلافهم وتميزهم، وأحياناً تفوقهم، على الآخرين. وقد يتجاهلون ثقافتهم، وملامح هويتهم القومية[٢٣]، مما يدفع المجتمع إلى أزمة هوية تنعكس على مؤسساته ووظائفه، وعلى انتماء أبنائه وتفضيلاتهم وتوجهاتهم الأساسية.

ثانياً: التطرف في الرأي، وأحياناً التمرد والعنف، خصوصاً إذا ما صادف الشباب تحديات قاسية، وإذا ما تضافرت العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حالة الإحباط ولتكريس الفجوة بين الأجيال. فتصبح تفضيلات وآراء الشباب تعبيراً عن مزيج من الغضب والرفض، وقد يتجاوزون حدود التعبير ويلجأون إلى مظاهر للعنف المادي ضد المجتمع(٢٤).

تشير حيوية الشباب وقوته الدافعة إلى أن هذه الفئة من المجتمع يمكنها أن تؤدي دوراً نشطاً في تشكيل الرأي العام وفي فاعليته، وهذا يعني أن فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة لا تسهم في فاعلية الرأي العام على نحو متساو. ويؤكد هذه الحقيقة نتائج الدراسات التي أجريت وثبت من خلالها أن العناصر الأكثر دخلاً، والأكثر تعليمًا، والأكثر تميزاً في مركزها المهني والاقتصادي والاجتماعي هي الأكثر نشاطاً ومشاركة في الحياة السياسية، حيث يرجح أن تساهم هذه العناصر أكثر من غيرها من فئات المجتمع الأخرى في المناقشات والاجتماعات المختلفة وفي عمليات التصويت والاستفتاءات والانتخابات وغيرها(٢٥).

وقد سبق أن أكد ليبست أن الأفراد يقبلون على المشاركة في هذه الأنشطة إذا كانت مصالحهم واهتماماتهم تفرض عليهم ذلك، أو إذا وجدت ضغوط اجتماعية تدفعهم لذلك. وأكد أن الأمة عندما تواجه أزمة، أو تصادف تغيرات أساسية في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو في وضعها الدولي ومكانتها على خريطة العالم السياسية، فإن مستوى اهتمام ومشاركة مواطنيها يتزايد. وأن تحقيق هذا المستوى من الاهتمام والمشاركة يتطلب أساساً تلبية حاجات الفرد والتي في مقدمتها:

(أ) الحاجة إلى ضمان دخل ملائم، بحيث يمكن للفرد، والمجتمع، أن يواجه مشكلات ارتفاع الأسعار، والبطالة، وتدهور قيمة العملة الوطنية.

(ب) الحاجة إلى عمل يرضي صاحبه، عمل يحقق للفرد التعبير عن ذاته دون إكراه أو تعسف، ويحرره من الاغتراب والسلبية.

(ج) الحاجة إلى مركز في الجماعة يضمن للفرد اعترافاً بقيمته كإنسان، ولا يحط من شأنه أو يضعه موضعاً مهيناً في علاقاته الاجتماعية(٢٦).

تتوقف النتائج السياسية للرأي العام إلى حد كبير على نوعية العناصر الأكثر نشاطاً واهتماماً في الحياة السياسية، وهي العناصر الأكثر دخلاً وتعليمًا والتي تتميز في مواردها وفي مكانتها، وهؤلاء هم في الواقع الذين يرجح قيامهم بتوصيل تفضيلات الجماهير إلى النخبة السياسية، والتي يتوقع منها أن تستجيب لهذه التفضيلات. والنتائج السياسية للرأي العام وفق هذا المنظور تتوقف على عاملين:

أولاً: مدى مطابقة التفضيلات ووجهات النظر التي تصل إلى النخبة السياسية، وذلك من خلال عناصر المجتمع الأكثر اهتماماً ومشاركة، للتفضيلات ووجهات النظر والمطالب الحقيقية لقطاعات الجماهير الواسعة. وقد أثبت سيدني فيربا ونورمان ناي أن هناك اختلافات واضحة ومظاهر للتباين بين إدراكات ومطالب وتفضيلات العناصر الأكثر نشاطاً واهتماماً، وتلك الأقل في نشاطها واهتمامها[٢٧].

ثانياً: الطريقة التي تستجيب بها النخبة السياسية، وصانعو القرار، لهذه التفضيلات والمطالب. فكلما كان أعضاء النخبة أكثر استجابة وحساسية لآراء وتفضيلات أولئك الذين هم أكثر نشاطا واهتماماً في الحياة السياسية، حينئذٍ فإن الاختلافات بين آراء الجماهير وآراء هؤلاء الأكثر نشاطاً ستكون ذات مغزى أهم وأكبر، ذلك لأن التأثير على سلوك وتفضيلات النخبة لا يكون مصدره مطالب الجماهير العريضة، وإنما مطالب فئة محدودة يمثلها ذوو المكانة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تميزاً.

معنى هذا أن النتائج السياسية للرأي العام تتحدد ــ جزئياً ــ على أساس:

١ ــ من يشترك في الأنشطة السياسية.

٢ ــ الفاعلية المحتملة لهذه الأنشطة وما تطرحه من آثار.

إن نتائج الرأي العام محصلة لمجموعة متشابكة ومتفاعلة من المتغيرات والعوامل المؤثرة، فالاعتبارات الطبقية أو الجيلية أو النفسية لها أهميتها، وكذلك اعتبارات الجنس أو النوع (ذكر / أنثى) فقد لوحظ انخفاض نسبة المشاركة في مختلف دول العالم بين النساء[٢٨].

ثالثاً ــ النظام السياسي:

تسعى مختلف النظم السياسية إلى تدعيم شرعيتها قانونياً وسياسياً من خلال كسب تأييد الرأي العام، والتحرك وفق ما يفرضه من إطار عام للحركة السياسية، ووفق ما يساير اتجاهاته الحقيقية. قانونياً يسعى كل نظام إلى الحركة وفق قواعد القانون، وسياسياً وفق توقعات الجماعة وضميرها العام، هكذا يصبح الرأي العام بمثابة القوة المحركة للنظام السياسي، حيث يفترض أن قواعد القانون في الجماعة تعبر عن تفضيلاتها وعقلها وضميرها العام، وأنها تلبي مطالب وتوجهات الرأي العام[٢٩].

إن حركة النظام السياسي قد تستمد شرعيتها من مصادر عديدة متنوعة: كالقيادة التاريخية، أو الأوضاع الثقافية والدينية، أو العنف والإكراه بمظاهره ومؤسساته المختلفة: الجيش والشرطة، أو الإقناع بمسالكه وأدواته العديدة، وفي مقدمتها وسائل الاتصال

الجماهيري. وكل هذه المصادر التي يستند إليها النظام السياسي في شرعيته تدور في النهاية حول، وفي إطار وظيفة الرأي العام. فالرأي العام هو الذي يعطي القيادة التاريخية مكانتها ويمنحها الفرصة للتأثير والفاعلية، وهو الذي يُسبغ المهابة والاحترام والتقديس على هوية المجتمع وثقافته القومية وتراثه وقيمه الدينية، وهو الذي يفرض نظاماً عاماً للجماعة ويفرض استخدام العنف والإكراه ضد الخارجين عن هذا النظام العام، وهو الذي يقرر الرضا والاقتناع والقبول، أو الرفض والاستنكار والاستياء، وهو الذي يقدر إنجازات النظام السياسي ويسبغ عليه الشرعية في النهاية[٣٠].

إن الاختلاف الواقعي بين النظم السياسية المعاصرة ليس على النحو المبالغ فيه الذي صوّره كثير من الكتّاب[٣١]. فالنظم السياسية، بغض النظر عن اختلاف تصنيفاتها الأيديولوجية أو الجغرافية أو التاريخية، تسعى دائمًا إلى اكتساب هالة من الشرعية، وإلى ترتب حركتها وفق ما يفرضه الرأي العام. ولا يجرؤ نظام على التنكر للرأي العام الوطني بشكل سافر صريح. صحيح أن بعض النظم تتيح الفرصة المواتية لقطاعات واسعة من المجتمع للوصول إلى مراكز التأثير السياسي وصنع القرار، وبعضها الآخر تتضاءل فيه مثل هذه الفرص[٣٢]، كما أن هناك نظمًا انتقالية تعاني من موجات متتالية للتغير دون أن تصل إلى شكل محدد. لكن هذه الاختلافات لم تصل إلى درجة غياب تأثير الرأي العام أو انعدام فاعليته ونتائجه السياسية.

إن مظاهر التفاعل والترابط معاً والعمل في حركة جماعية ــ والتي يفرضها الرأي العام ــ قائمة ويمكن تتبعها في كل مجتمع، وإن اختلفت في درجة وضوحها واستمراريتها. فهذه المظاهر قائمة اليوم في المجتمعات الديمقراطية، وفي ظل النظم الفاشية والنازية لم تفلح محاولات تدميرها وإلغائها[٣٣]. ومختلف دول العالم اليوم تشهد هذه المظاهر بدرجة أو بأخرى من درجات التأثير والفاعلية.

كذلك فإن مظاهر تخطي القنوات النظامية في التعبير عن رأي وتفضيلات جماعات معينة داخل النظام السياسي، وما يرتبط بهذه المظاهر أحياناً من عنف أو مناورات سياسية، لا يخلو منها نظام سياسي معاصر. بل ويؤكد أحد الكتّاب ــ ريتشارد روز ــ أن كثيراً من المعارضين في الدول الديمقراطية المتقدمة صناعياً قد لا يعتمدون على صناديق الانتخابات كقنوات للتعبير عن وجهات نظرهم وتفضيلاتهم، ويلجأون إلى مظاهر العنف، ويشير إلى أن هذه السمة تعد قاسمًا مشتركاً بين هذه الدول ودول العالم الأخرى[٣٤].

ويتجه معظم كتّاب ومنظري فكرة «النخبة السياسية» إلى التأكيد على الدور المتيمز الذي تتمتع به هذه النبخة، وقدرتها على تحقيق مطالبها وأغراضها الخاصة بها من خلال الدعاية الذكية وإجراءات الإكراه والمناورة. ويعتقد موسكا أن كبار الزعماء الحزبيين يمثلون

أقلية منظمة في الدول الديمقراطية تفرض إرادتها دون أي سند شرعي أو نظامي، ويكون ذلك عادة من وراء الكواليس[٣٥]. وهناك من يؤكد خطورة عمليات شراء الأصوات وتزوير نتائج الانتخابات وصورية الإجراءات السياسية في كثير من الدول التي ترتبط بسيطرة دكتاتورية أو أوليجاركية مهيمنة.

تحدد مكونات النظام السياسي شكل ونتائج الرأي العام إلى حد كبير، وهذه المكونات تثير العديد من التساؤلات بشأن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي قد تشجع الأفراد على المشاركة والاهتمام أو تدفعهم إلى العزوف والانسحاب والتقوقع، وبشأن المؤسسات السياسية والأبنية والهياكل القائمة في المجتمع، وهل تمارس دورها بفاعلية، وهل ترتبط بوظائف حيوية يفرضها الرأي العام ــ كالتعبير عن المطالب والاتصال من القيادة إلى الجماهير ومن الجماهير إلى القيادة ــ أم أنها ذات طابع شكلي تفتقر إلى مقومات الأداء الفعال. وأخيراً بشأن عمليات صنع القرار واتخاذ السياسات وهل تحتكر هذه العمليات دوائر ضيقة تعزل نفسها عن التيارات والقوى الأساسية والقطاعات العريضة في المجتمع، أم تعبر هذه العمليات عن مطالب وتفضيلات وقيم هذه التيارات والقطاعات؟

إن تحقيق النتائج السياسية للرأي العام، وتشكيل هذا الرأي العام ذاته، مسألة لصيقة بمكونات النظام السياسي بما يضمه من قيم ومؤسسات وعمليات لصنع القرار. وهذا النظام ذاته لا يقومفي فراغ، ولا يمثل انقطاعاً في مسيرة المجتمع التاريخية، إنه محصلة تطورات وجزء من كل متفاعل تتشابك فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والأحداث والوقائع والتطورات الجذرية، ومن ثم فإن النتائج السياسية للرأي العام هي ثمرة لهذه التفاعلات جميعاً، ونتائج لخبرة المجتمع، ولعوامل التنافس والمساومة والتوفيق بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فيه.

الحركة السياسية المعبرة عن الرأي العام:

قد تأخذ هذه الحركة شكلاً مباشراً، وذلك عندما يحاول المواطن التعبير عن رأيه والتأثير بمفرده، سياسياً واجتماعياً، أو بالاشتراك مع الآخرين، وفق ما يفرضه هذا التعبير. كما قد تأخذ شكلاً غير مباشر، فتجري حركة الفرد في إطار جماعة أو مؤسسة أو تنظيم. ولا شك أن هذا التقسيم للحركة المعبرة عن الرأي العام لا يخلو من تبسيط، وأحياناً تعسف، لأن حركة الفرد وسلوكه العام قد لا يمكن الفصل والتمييز بينه عندما يكون في إطار عمل جماعي منظم، أو يكون منفرداً ومعزولاً عن غيره من أفراد آخرين. والعمل في إطار مؤسسة أو جماعة منظمة ليس في التحليل الأخير سوى عمل لأفراد ووحدات منعزلة تتكون منها هذه الجماعة. وقبول هذا التقسيم الثنائي للحركة المعبرة عن الرأي العام، رغم ما يحمله من تبسيط وتعسف،

هدفه توضيح ظاهرة هي بطبيعتها معقدة ومتشابكة، وهي ظاهرة «السلوك السياسي»، والذي ينبع أساساً للتعبير عن تفضيلات واتجاهات الرأي العام.

أولاً ــ الحركة المباشرة:

تتراوح مظاهر هذه الحركة المباشرة ابتداء من تقديم الالتماسات والمطالب والشكاوي من الفرد إلى المسؤولين أو إلى رؤساء تحرير الصحف أو غيرهم من شخصيات تمثل منافذ يستهدف الفرد الوصول إليها، وانتهاء بمساهمة الفرد في عمليات التصويب والاستفتاءات والانتخابات العامة، وما يرتبط بهذه العمليات من أنشطة كحضور المؤتمرات السياسية وتنظيم الحملات الانتخابية وإجراء الاتصالات التي يبادر بها المواطنون وغير ذلك.

وتمثل هذه الحركة المباشرة أهمية رئيسية في تحقيق النتائج السياسية للرأي العام لما تتضمنه من عنصرين:

أولهما: المعلومات التي تسفر عنها، كالنتائج التي تسفر عنها الانتخابات أو الاستفتاءات، أو التي يمكن الاستدلال عليها نتيجة تكرار شكاوي المواطنين، أو تدفق مطالبهم بشكل ملحوظ. وهذه المعلومات تكشف عن اتجاهات الرأي العام في منطقة جغرافية معينة، أو في إطار سكان حي من الأحياء أو على مستوى الدولة أو الأمة، ولا يعتد هنا بحركة الفرد المنفصلة، وإنما تكتسب هذه الحركة مغزاها عند تكرارها ووصولها إلى درجة معينة من الكثافة والشيوع في الجماعة.

ثانيهما: المكافآت والجزاءات التي تترتب عليها، فالانتخاب والاستفتاء يرتبطان بنتائج محددة قد تفرض استبعاد مرشح معين أو التخلي عن سياسة معينة واستبدالها بسياسة أخرى. معنى هذا أن الحركة المباشرة تفرض قيوداً وضغوطاً على الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى صانعي القرار في المجتمع، ومن شأن الاستجابة لهذه الحركة تخفيف حدة هذه الضغوط وتلطيفها، أو تلاشيها وتجنب ما قد يترتب عليها من آثار غير مرغوبة[٣٦].

ورغم تعدد مظاهر الحركة المباشرة إلا أن أهم هذه المظاهر يتمثل في الانتخابات، والعنف.

ترجع أهمية الانتخابات إلى أنها وسيلة يصبح المواطن العادي من خلالها قادراً ــ في حالة نجاحه فيها وكسبه عدد الأصوات المحدد ــ على أن يصبح من أعضاء النخبة. وتكرر هذه الوسيلة دورياً، الأمر الذي يفرض على أصحاب المنصب أن يمارسوا أدوارهم بما يتفق وتفضيلات الجماهير وذلك لضمان الفوز في الانتخابات عند إجرائها مرة أخرى.

ورغم أهمية الانتخابات في الحياة السياسية المعاصرة، فإن المناقشات والخلافات تثور

بشأن هذه الأهمية. فالمواطن العصري ليس لديه عادة ذلك القدر الضروري من الاهتمام، والمعلومات بشأن البدائل والسياسات والبرامج التي يطرحها المرشحون، والمعرفة بشأن المسائل المثارة[٣٧]. ومن ناحية أخرى لا تشكل الانتخابات أداة فعالة لفرض وتحقيق مطالب وتفضيلات الرأي العام، وخصوصاً في حالات منها:

١ ــ قد تطرأ أحداث أو تثار مسائل أو تنشأ تفضيلات جديدة بعد انتهاء الانتخابات.

٢ ــ وقد تبر مسائل فنية متخصصة لا تحظى باهتمام الهيئة الناخبة، أو تتطلب معلومات وخبرة ودراية ومعالجة لا تتوافر لدى الناخب العادي.

٣ ــ وهناك مسائل ملحة قد تثور، فتلجأ الجماهير إلى النخبة وتتطلع إليها في شغف انتظاراً لما تطرحه النخبة من بدائل تختار إحداها[٣٨].

ومع ذلك يظل للانتخاب أهميته كوسيلة تلجأ إليها الجماعات المختلفة في عملية إسناد المناصب العامة بها إلى أشخاص جدد، وتحظى هذه الوسيلة عادة باهتمام ومشاركة نسبة كبيرة من أبناء المجتمع، وذلك على عكس الأنشطة السياسية الأخرى والتي لا تمارسها عادة إلا نسبة أقل[٣٩].

وقد تأخذ الحركة المباشرة شكل العنف من قبل أفراد أو جماعات تهدد التوازن الاجتماعي القائم، يكون قوامها أقلية ثقافية أو لغوية أو سلالية، أو عناصر متطرفة من مهن أو أجيال أو طوائف يختلف حجمها وأثرها من مجتمع لآخر. وقد لا يكون مصدر العنف أقلية أو عناصر متطرفة تعمد إلى إثارة التوترات، وإنما قد يكون مصدره حالة القلق التي تصاحب عادة التغيرات الجذرية السريعة وما يصاحبها عادة من مشاعر بالمرارة والاغتراب والتمزق والتنسيق أو الصراع في القيم ونماذج السلوك[٤٠]، وهذا يفرض على المجتمع التخطيط والتنسيق، وربما الإبطاء، في عملية التغير، كما يفرض قدراً أكبر من المرونة والتكيف، وقدرة على الضبط والتنظيم، وفاعلية في وسائل الإقناع التي يلجأ إليها المجتمع.

ثانياً ــ الحركة غير المباشرة:

تتنوع تنوعاً ضخماً تلك المؤسسات والتنظيمات التي تمثل قنوات للحركة الجماعية المنظمة في التعبير عن الرأي العام وفي طرح نتائجه السياسية. فالبرلمانات، والأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية وغير المهنية، وأيضاً الإدارات والمكاتب البيروقراطية، والوزارات وغيرها تدخل في إطار هذه القنوات.

وتعد البرلمانات، أو مجالس السلطة التشريعية في مختلف النظم السياسية، ذات أهمية

وحساسية خاصة للرأي العام، حيث يتوقع من أعضاء هذه المجالس أن يمثلوا أعضاء دوائرهم الانتخابية، فهم أقرب إلى هذه الدوائر، فضلاً عن كونهم من أبناء تلك الدوائر أصلاً، ومن ثم يفترض في سلوكهم وفي نشاطهم العام أن يعبروا عن آراء دوائرهم.

لكن هذا التوقع أو الافتراض بأن عضو البرلمان يتصرف دائمًا وفق تفضيلات الجماهير، ترد عليه تحفظات عديدة:

١ ـ **فهذا التوقع يستند إلى افتراض ضمني بتوافر إدراكات صحيحة وواضحة ومعقولة لدى عضو البرلمان عن آراء ناخبيه وتفضيلاتهم. وقد ثبت من الوجهة العملية صعوبة توافر مثل هذه الإدراكات.**

٢ ـ **يتفق العلماء والباحثون بشأن وجود اختلافات بين تفضيلات وآراء عضو البرلمان وتفضيلات وآراء أبناء دائرته الانتخابية[٤١]. فضلاً عن ذلك فإن هذه الاختلافات تتفاوت في مداها تفاوتاً شديداً من مشألة لأخرى من المسائل التي يثار بشأنها الرأي العام.**

إن السلوك السياسي لعضو البرلمان ذات طبيعة أكثر تعقيداً. إنه لا يعكس متغيراً وحيداً مهما كانت أهمية هذا المتغير، فهو نتاج لتفاعل العديد من المتغيرات: آراء أبناء دائرته، المناخ العام في المجتمع، وفي المجلس ذاته، عمليات التوفيق والحلول التوفيقية الوسط، تأثيرات القيادة السياسية، وغيرها من مؤثرات قد تبعد هذا السلوك من أن يعبر عن الرأي العام للهيئة الناخبة في دائرة أو أكثر من الدوائر الانتخابية.

وتختلف أهمية السلطة التنفيذية وعلاقتها بالرأي العام ونتائجه باختلاف وضعها النسبي وعلاقاتها داخل النظام السياسي، وما إذا كانت تضم زعماء من البرلمان، أو ترتبط بعلاقات مباشرة برئيس الدولة، أم ترتبط بأوضاع خاصة مميزة تختلف من نظام لآخر.

والأحزاب السياسية قد تلعب دوراً أساسياً في تحقيق النتائج السياسية التي يفرضها الرأي العام، خصوصاً عندما تثبت هذه الأحزاب تكيفها ومواءمتها لظروف المجتمع، وتستطيع التعبير عن الآراء وبلورتها بشكل واضح محدد، وتعزيز الاتصال السياسي بين النخبة لنقل هذه الآراء إلى النخبة وإقناع الجماهير لها.

لكن هذا الدور الأساسي الذي تلعبه الأحزاب يتطلب العديد من الشروط:

١ ـ يأخذ التعبير عن الآراء بشكل واضح محدد من قبل الحزب طابع «البرنامج»، ويصبح على الأحزاب أن تقدم للجماهير «برامجها» ليختار الأفراد من بينها، مما يعني ضرورة وجود حد أدنى من التنوع في هذه الآراء أو البرامج.

٢ ــ يمنح المواطن صوته وتأييده ــ أو يسحبه ــ استناداً إلى الموازنة بين برامج الأحزاب والمرشحين، وإنجازاتهم، ومعنى هذا أن المواطن لا بد وأن يكون على قدر من الاهتمام، ومن المعرفة والإلمام بأنشطة وبرامج وشعارات مختلف الأحزاب.

٣ ــ يجب أن تكون الأحزاب مسؤولة، بمعنى التزام قياداتها ببرامج وشعارات أحزابهم، خصوصاً عند توليهم المناصب العامة(٤٢).

والنقابات والاتحادات والجمعيات المختلفة داخل المجتمع لها أهميتها كذلك في التعبير عن آراء أعضائها الذين تربطهم روابط الانتماء إلى مهنة واحدة ــ كاتحادات العمال أو نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين ــ أو روابط تدور حول مصلحة واحدة أو فكرة يؤمن بها الأعضاء ــ كجمعيات حقوق الإنسان أو حقوق المرأة أو المحاربين القدماء، أو محاربة التلوث، أو معاداة التسلح النووي وغيرها.

وترجع أهمية هذه الاتحادات والتنظيمات، المهنية منها والفكرية، إلى قيامها بوظيفة التعبير عن «الرأي العام النوعي»، أي الرأي العام لقطاعات معينة داخل المجتمع، كقطاع المرأة أو أساتذة الجامعات أو الصحفيين وغيرهم من جماعات وفئات تنتظم فيما بينها من خلال هذه الاتحادات والنقابات والجمعيات. وتستطيع هذه التنظيمات أن تقدم آراء جديدة، وأن تثري الحوار العام في المجتمع، وترفع من درجة الاهتمام والمشاركة، وأن تسهم في تحقيق التكامل بين الرأي العام النوعي للقطاعات والمهن والجماعات المختلفة، والرأي العام القومي.

لكن أهمية هذه التنظيمات، والارتفاع بمستوى أدائها الفعلي، يتوقف على عوامل عديدة:

١ ــ الكثير من المواطنين ليسوا أعضاء في هذه التنظيمات، ففي أكثر الحالات تفاؤلاً تبلغ نسبة المواطنين الأعضاء في هذه التنظيمات ٢٥ ٪ فقط، بينما ٧٥ ٪ من أبناء المجتمع ليسوا أعضاء. وفي أسوأ الحالات تغيب هذه التنظيمات عن الحياة السياسية، أو توجد بشكل هامشي، دون فاعلية تذكر.

٢ ــ إن نشاط الأعضاء في هذه التنظيمات يكون في أغلب الحالات محدوداً وفي نطاق ضيق خصوصاً النشاطات ذات الطابع السياسي.

٣ ــ تنشأ في معظم الأحيان فجوة بين آراء وتفضيلات قيادات هذه التنظيمات وآراء وتفضيلات جماهير الأعضاء فيها.

معنى هذا أن الرأي العام التي تتبناه هذه الجماعات والتنظيمات لا يعبر من حيث

الواقع، في حالات كثيرة، عن رأي الجماهير، وعلى وجه التحديد فإنه رأي عام نوعي يقوم بصياغته والإعلان عنه مجموعة صغيرة في الجماعة أو التنظيم ممن يبرز نشاطهم واهتمامهم في الحياة السياسية(٤٣).

هل تكفي المؤسسات لتحقيق النتائج السياسية للرأي العام؟

لكي يصبح الرأي العام حجر الزاوية في العملية السياسية، ولكي تتحقق النتائج التي يفرضها، فإن المؤسسات السياسية وحدها لا تكفي. إنها أحد الشروط والمتطلبات الأساسية لقيام رأي عام فعال مستنير، لكنها ليست الشرط الوحيد.

إن المؤسسات يمكنها أن تعطي أهمية مركزية لاتجاهات الرأي العام في أدائها لوظائفها، فتستمع إلى إرادة الشعب المعبر عنها، وتستجيب لها(٤٤). لكن هذا يفترض:

١ ــ أن يكون المواطن على قدر من الحكمة والمعرفة أو الإلمام بالمعلومات وبالمسائل المثارة بشكل صحيح دون غموض.

٢ ــ أن يجري توصيل تفضيلات هؤلاء المواطنين إلى القيادات ومراكز صنع القرار.

٣ ــ أن تستجيب هذه القيادات والمراكز لتلك التفضيلات، فتنعكس في سلوكها وقراراتها.

ومعنى هذا أن النتائج السياسية للرأي العام رهن بدور حيوي يقوم به المواطن، وهو دور يتطلب من هذا المواطن أن يكون واعياً، وملمًا بمجريات الشؤون العامة في مجتمعه، وما يرتبط بها من معلومات وحقائق(٤٥). أما المواطن الذي يفتقر إلى هذا الوعي والمعرفة فإن حركته عاجزة دائمًا، وتأثيره هامشي ضيق.

إن مناخ الرأي العام، وفاعلية المؤسسات، ووعي ومعرفة المواطن واهتمامه بشؤون بلده وأمته تمثل حلقات متتابعة لا بد من اكتمالها لكي تتحقق النتائج السياسية التي يفرضها الرأي العام.

□ □ □

الهـوامش

(١) انظر: د. عبدالغفار رشاد: **الرأي العام ــ دراسة في النتائج السياسية**. (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤)، الفصل الأول.

(٢) وتحظى دراسة العام باهتمام خاص ليس فقط على مستوى العلماء والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بل وأيضاً على مستوى القيادات ورجال السياسة. راجع:

— Daniel Katz et al. (eds.) *Public Opinion and Propaganda* (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1964), P. IC.

— D.E.G. Plowman, Public Opinion and the Rolls. in: Martin Bulmer (ed.) *Social Policy Research* (New York: The Macmillan Press, Ltd., 1978), pp. 87-88.

(٣) تمثل السياسة تفاعلاً بين أبعاد ثلاثة: قيمية، وسلوكية، وبنائية.
انظر في تحليل هذه الأبعاد:

— David E. Apter, *Political Change* (London: Frank Cass & Co. Ltd., 1973), P. 3, pp. 8-9.

(٤) لمزيد من التفصيل حول تعريف الرأي العام، راجع د. عبدالغفار رشاد، **مرجع سابق**، الفصل الأول.

(٥) انظر في ذلك:

— Herbert Blumer, Public Opinion and Public Opinion Polling, in: Daniel Katz et al. (ads). *op.cit.*, pp. 72-73.

(٦) انظر:

— Jean S. Black, Opinion Leaders: Is Abyone Following? *The Public Opinion Quarterly*. Vol. 46 No. 2 (Summer 1982), pp. 169-176.

(٧) قد تقع أحداث أو تتكشف أنباء أو معلومات ووقائع تدفع العناصر المعارضة للرأي العام أو المحايدة والمترددة إلى تعديل موقفها وتبني وجهة نظر الغالبية عن اقتناع. انظر:

— Harold Lasswell & Abraham Kalpan, Public Opinion and General Interests, in: Daniel Katz et al. (eds.) *op.cit.*, p. 68.

(٨) — Karl Wl Deutsch & Richard L. Merritt, Effects of Events on National and International Images. in: H. Kelman (ed.) *International Behavior* (New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc., 1966), pp. 135-136.

وانظر أيضاً نتائج الدراسة التي أجراها ليبست على طلاب جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة لبيان أهمية وتأثير الأزمة في تكوين الرأي العام:

— S.M. Lipset, Opinion Formation in a Crisis Situation, in: Daniel Katz et al. (eds.) *op.cit.*, pp. 596-598.

وقد أشارت نتائج دراسة أجريت لتتبع التغيرات التي حدثت في تفصيلات الأميركيين خلال الفترة من عام ١٩٣٥ وحتى ١٩٧٩ إلى أن التغير المفاجيء في هذه التفضيلات جاء متزامناً مع لأاحداث البارزة في الشؤون الدولية وفي الاقتصاد. انظر:

— Benjamin I, Page & Robert Y. Shapiro, Changes in Americans, Policy Preferences, 1935-1979, *The Public Opinion Quarterly*, Vol. 1 (Spring 1982), pp. 39-40.

(٩) انظر د. عبدالغفار رشاد: **دراسات في الاتصال**. (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٤)، الفصل الرابع.

(١٠) مثال ذلك ما حدث في فضيحة ووترجيت في الولايات المتحدة حيث بدت الحادثة في البداية محدودة الأهمية والإثارة ــ سطو خمسة رجال على مبنى مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي في واشنطن ــ لكن دور الواشنطن بوست، ومن بعدها وسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى في الولايات المتحدة، وغيرها من دول العالم، وتركيز الأضواء على تورط الرئيس نيكسون في القضية غيّر من طابع الحادثة فأصبح لها تأثيراتها الواسعة على الرأي العام الأميركي بل وعلى النظام الأميركي ذاته.

(١١) — Ecward C. Dreyer, Media and Electoral Choices: Some Political Consequences of Information Exposure, in: Norman R. Lutt beg. (ed.) *Public opinion and Public policy* (Homewood, the Dorsey Press, 1974), p. 68.

(١٢) — F.C. Barlett, The Aims of Political Propaganda, in: Daniel Katz et al. (eds.) *op.cit.*, p. 465.

(١٣) — Samuel Huntington, Political Development and Political Decay, in: Claude Welch (ed.) *Political Modernization — A Reader in Comparative Political Change,* (Belmont, California: Wadsworth Publishing Co., Inc., 1971), p. 254.

(١٤) ورد ذلك في:

— Deniis Kavanagh, *Political Culture,* (London: The Macmillan Press Ltd., 1972), p. 42.

(١٥) — Martin F. Herz, Some Psychological Lessons From Leaflet Propaganda in World War II, in: Daniel Katz et al. (eds.), *op.cit.*, pp. 543-544.

(١٦) — Daniel Lerner Communication and Social Systems — A Statistical Exploration in History and Policy, in: J. Finkle & R. Gable (eds.) *Political Development and Social Change* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968), p. 195.

(١٧) — H. Hyman & P. Sheatsley, Some Reasons Why Information Campaigns Fail? in: Daniel Katz et al, (eds.), *op.cit.*, p. 530.

(١٨) وهناك من يؤكد أهمية فئات المثقفين بوجه عام في مجتمعهم كقوة انتقادية ضد أوضاع الفساد والمحسوبية، وكقوة دافعة في تكوين رأي عام مستنير. انظر في ذلك:

— Akhileshwar Jha. *Intellectuals at the Crossroads — The Indian Situation* (New Delhi: Vikaks Publishing House PVT Ltd., 1977), pp. 103-110.

(١٩) تتركز في بعض الأحيان طوائف دينية أو طبقات اجتماعية داخل أحياء أو مناطق جغرافية في العاصمة أو في الدولة، فتصبح التقسيمات الجغرافية والدينية والاجتماعية متطابقة مما يعزز من تأثيرها في إعاقة تكامل الرأي العام في الدولة.

(٢٠) تتفق في هذا المجال دراسات عديدة تناولت هذه الظاهرة منها:

— J.S. Caleman, Conclusion — The Political Systems of the Developing Areas, in: G. Almond & J. Coleman (eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton: Prince Univ. Press., 1970), p. 537.

— John H. Kautsky, An Essay on the Polotics of Development, in: J. Kautsky (ed.), *Political Change in Underdeveloped Countries* (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1965), pp. 18-19 & pp. 22-23.

(٢١) هناك من يعتبر ذلك من سمات بعض الدول النامية كما في عدد من دول آسيا على وجه الخصوص. انظر:

— Philip M. Hauser, Some Cultural and Personal Characteristics of the Less Developed Areas in: J. Finkle & R. Gable (eds.), *op.cit.*, p. 60.

(٢٢) انظر:

— Dennis Kavanagh, *op.cit.*, p. 36.

— Lucian W. Pye, *Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search For Identity* (New Haven: Yale Univ. Press, 1962), p. 256.

(٢٣) — L.W. Pye, *Ibid.*, p. 258.

(٢٤) يقول روبرت شندلر في تعليقه على ذلك: لن يكون مثار دهشة إذن صعود دور الشباب في مظاهر العنف، وفي الحركات الراديكالية، وتمرده ضد معايير المجتمع والسلطة. إن الشباب كثيراً ما يقودون حركات مباشرة ضد الحكومة؛ من مظاهرات يكون قوامها عادة الطلاب انظر:

— Robert Chandler, *Public Opinion — Changing Attitudes on Contemporary Political and social Issues* (New York, R.R. Bowker Co., 1972), pp. 52-113, esp. at p.

(٢٥) — Dennis Ippolito et al., *Public opinion and Responsible Democracy*, (Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice-Hall Inc., 1976), p. 231.

(٢٦) — S.M. Lipset, *Political Man*, (London, Mercury Books, 1964), Ch. 4.

(٢٧) ورد في ذلك:

— Kenneth Prewitt, *The Recruitment of Political Leaders* (Indiana Polis: Bobbs-Merril,, 1970), pp. 205-206.

حيث يؤكد الكاتب أنه ليس المهم الاختلافات بين القيادات وبين الجماهير، وإنما المهم هو تصرف القيادات واتخاذها سياسات تتفق وتفضيلا والجماهير.

(٢٨) بما في ذلك أكثر الدول الصناعية تقدماً وديمقراطية، حيث تنخفض نسبة مشاركة المرأة في التصويت:

— S.M. Lipset, Politcal Man, *op.cit.*, p. 202.

(٢٩) انظر:

— Floyd H. Allport, Toward a Science of Public opinion, in: Daniel Katz et al (eds.), *op.cit.*, p. 51.

— Melvin Small, Historians Look at Public Opinion, in: Melvin Small (eds.), *Public Opinion and Historians* (Detroit, Michigan: Wayne State Univ. Press, 1970), p. 13.

(٣٠) يؤكد دينيس بيريج أن النظم السياسية تكتسب الشرعية ليس فقط من خلال فاعلية الأداء وممارسة الضبط والإقناع، وإنما كذلك من خلال الاستجابة لحاجات الأفراد والعمل وفق توقعاتهم والتكيف مع القواعد والقيم السائدة. انظر:

— Dennis Pirages, *Managing Political Conflict* (London: Thomas Nelson & Sons Ltd., 1976), p. 17.

(٣١) — Gabriel A. Almond, Introduction: A Functional Approach to Comparative Politics, in: G. Almond J. Colemann (eds.), *op. cit*, p. 17.

(٣٢) — Dennis Pirages, *op.cit.*, pp. 23-24.

(٣٣) لم يستطع هتلر ذاته تدمير هذه المظاهر بعد وصوله إلى السلطة في ألمانيا، كما لم يجد خلفاء ستالين في الاتحاد السوفياتي مفراً من الاعتراف بأن البنيان الشيوعي يتكون من أجزاء متعددة ولا يمثل تلك الكتلة المتراصة الموحدة. انظر:

د. عبدالغفار رشاد: الرأي العام ــ دراسة في النتائج السياسية، مرجع سابق، الفصل الثالث.

(٣٥) — Geraint Parry, *Politics Elites* (London: George Allen & Unwin Ltd., 1971), P. 31, pp. 37-38.

(٣٦) — D.S. Ippolito, *op.cit.*, pp. 228-229.

(٣٧) تشير الدراسات الميدانية إلى أن الناخبين لا يكونون دائمًا على وعي وإلمام بالمسائل السياسية المثارة، ولا يمارسون عند الإدلاء بأصواتهم الثواب والعقاب إزاء المرشحين وفقاً لسجل إنجازات كل منهم ومواقفه.

انظر:

— Donald E. Stokes & Warren E. Miller, Constituency Influence in Congress, *The American Political Science Review*, Vol. 57 (1963), pp. 45-46.

(٣٨) انظر:

— D.S. Ippolito, *op.cit.*, p. 225.

— G. Parry, *op.cit.*, p. 37.

(٣٩) — D.S. Ippolito, *Ibid.*, p. 229.

(٤٠) — Shanti Tangri, Urbanization, Political Stability and Economic Growth, in: J. Finkle & R. Gable, (eds.), *op.cit.*, p. 317.

— Dennis Pirages, *op.cit.*, pp. 47-49.

(٤١) — J.L. Sullivan & R.E. O'connor, Electoral Choice and Popular Control of Public Policy, *The American Political Science Review*, Vol. 66 (December, 1972).

— Philip E. Converse, The Nature of Belief Systems in Mass Publics, in: David E. Apter (ed.), *Ideology and Discontent* (New York: The Free Press of Glencoe, 1964), pp. 206-261.

(٤٢) — D.S. Ippolito, *op.cit.*, p. 7.

(٤٣) انظر:

— *Ibid.*, p. 263.

— Norman R. Luttbeg & H. Zeigler, Attitude Consensus and Conflict in an Interest Group: An Assesment of Cohesion, *The American Political Science Review*, Vol. 60 (1966), pp. 655-666.

(٤٤) — D.S. Ippolito, *Ibid.*, p. 301.

(٤٥) تؤكد بعض الدراسات خطورة تفشي ظاهرة عدم الإلمام بمجريات الشؤون العامة في المجتمعات

المعاصرة، حتى الصناعية المتقدمة منها، فقد وصلت نسبة من لا يعلمون شيئاً في دراسة أجريت على أفراد عينة في الولايات المتحدة نحو ثلثي أفراد العينة. انظر:

— George F. Bishop, et al., Pseudo-Opinions on Public Affairs, *The Public Opinion Quarterly*, Vol. 44, No. 2 (Summer, 1980), pp. 198-209.

وتؤكد دراسات أخرى أن جمهوراً متعلمًا وملمًا بالشؤون العامة في مجتمعه بدرجة معقولة يمثل قاعدة أساسية للديمقراطية. انظر مثلاً:

— Sidney Kraus & Dennis Davis, *The Effects of Mass Communication on Political Behavior* (Pennsylvania: The Pennsylvania Univ. Press, 1980), pp. 111-112.